



# الموجز الإخباري

يناير 2009

باراك أوباما يفوز بانتخابات الرئاسة الأمريكية، ويصرح بأنه سيقفل جوانتانامو

فاز باراك أوباما، المرشح الديمقراطي لمنصب رئيس الولايات المتحدة، في انتخابات الرئاسة الأمريكية في 4 نوفمبر 2008، منتصراً على جون ماكين، المرشح الجمهوري. وقد وعد أوباما بإغلاق معتقل جوانتانامو، كما أنه ساند أمر المثل أمام المحاكم المدنية وشجب التعذيب الذي كان يجري فيما مضى. وأشار الرئيس المنتخب أوباما أن إغلاق المعتقل في خليج جوانتانامو سيكون أولوية بالنسبة لإدارته.

وسيكون أوباما، الذي سيتولى السلطة في 20 يناير 2009، أول رئيس أسود للولايات المتحدة. وقد تعهد أثناء حملته بمعارضة العديد من الانتهاكات التي قامت بها إدارة بوش. وتناشد مجموعات الدفاع أوباما بسرعة التصرف لتوقيع أوامر تنفيذية بإغلاق جوانتانامو ووضع نهاية للتعذيب.

**الحكم بإطلاق سراح خمسة معتقلين من أصل ستة في قضية بومدين في جلسة محكمة، تم إعادة ثلاثة منهم بالفعل إلى البوسنة، وسيتم إطلاق سراح الباقين من جوانتانامو في نوفمبر وديسمبر.**

في 20 نوفمبر 2008، أمر القاضي الفيدرالي ريتشارد ليون بإطلاق سراح خمسة ملتمسين من أصل ستة في قضية بومدين ضد بوش. وقضية ملتمسين بومدين أول قضية تصل إلى المحكمة العليا للولايات المتحدة، حيث أيدت حكمها الصادر في شهر يونيو بأن المعتقلين في خليج جوانتانامو يتمتعون بحق دستوري للاعتراض على اعتقالهم في محكمة قانونية.

وقد قضى ليون، القاضي المعين بواسطة الرئيس جورج دبليو بوش، بأن الأدلة التي بحوزة الحكومة غير كافية لاعتقال خمسة رجال من ستة بوسنيين من أصل جزائري. وأمر القاضي ليون بإطلاق سراحهم. وقد ألقت الحكومة البوسنية القبض على الستة رجال بأمر من الولايات المتحدة، بعد ذلك أمرت المحكمة العليا البوسنية بإطلاق سراحهم عام 2002. وبدلاً من إطلاق سراحهم تم تسليمهم إلى الولايات المتحدة وإرسالهم إلى جوانتانامو. ولم يتم توجيه أي تهمة لهم سواء من الحكومة البوسنية أو الأمريكية.

وأعيد ثلاثة منهم، وهم مصطفى عيت إيدير والحاج بوديلة ومحمد نشله، إلى سراييفو بالبوسنة في 16 ديسمبر 2008. ولا يزال الرجلين الآخرين الذين صدر أمر بإطلاق سراحهما، وهما صابر لحمر ولخضر بومدين، في جوانتانامو.

وفي الوقت الحالي يتولى العديد من القضاة النظر في معظم أوامر المثل التي تزيد عن 200 والمقدمة من هؤلاء الرجال. وقد تم نظر قضية بومدين بسرعة حيث تم تقديمها مبكراً أمام واحد من قاضيين بشكل مستقل دون تنسيق بعد قرار المحكمة العليا الصادر في يونيو. وقد صدر الحكم بإطلاق سراح 22 سجين بجوانتانامو من أصل 23 سجين حصلوا على حكم في جلسات أمر المثل.

كما تم أيضاً إطلاق سراح العديد من الرجال في نوفمبر وديسمبر 2008 من جوانتانامو، من بينهم [شخص من طاجكستان واثنين من الجزائر].

**الدول تعبر عن رغبة متزايدة لقبول لاجني جوانتانامو**

في تقديم هام لما يقرب من 50 رجل معتقلين في جوانتانامو لا يستطيعون العودة إلى أوطانهم خوفاً من الاضطهاد أو التعذيب، أو لأنهم بلا وطن، عبرت العديد من الدول عن رغبة متزايدة لقبولهم داخل أراضيها.

**وفي 11 ديسمبر 2008،** صرح وزير الخارجية البرتغالي لويس أمادو بأن البرتغال مستعدة لقبول معتقلين جوانتانامو الذين لا يمكنهم العودة إلى أوطانهم، وحثت دول الاتحاد الأوروبي الأخرى أن تحذو حذوها. ومن ثم أعلنت الدول الأخرى عن نظرها المتجدد للطلب بقبول معتقلي جوانتانامو الذين لا يجدون المأوى. وهذه الدول سويسرا وفرنسا وألمانيا والسويد وأستراليا.

وحتى هذه اللحظة، ألبانيا هي الدولة الوحيدة التي قبلت لاجئين من جوانتانامو، حيث قبلت ثمانية رجال عام 2006. وقد عارضت الولايات المتحدة الأمر القضائي الصادر في أكتوبر 2008 الذي يقضي بإطلاق سراح سبعة عشر تركستاني، رجال ينتمون لأقلية عرقية مسلمة من الصين، لا يزالون معتقلين في جوانتانامو على أنهم مقاتلين غير أعداء. وقد أدعت حكومة الولايات المتحدة أنها لا تستطيع إيجاد دول ثالثة آمنة أخرى لقبول معتقلي جوانتانامو خوفاً من خطر اضطهادهم.

### تقرير لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ يشير إلى مسؤولية موظفي الحكومة الأمريكية على التعذيب

في 11 ديسمبر 2008، أصدرت لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ تقرير ثنائي الحزب عن الانتهاك التي يتعرض لها المعتقلين في سجن الولايات المتحدة. وقد أكد التقرير على أن موظفين رفيعي المستوى في إدارة بوش، من بينهم وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد، كانوا مسؤولين مباشرة عن أعمال الانتهاك والتعذيب التي يتعرض لها المعتقلين في جوانتانامو والعراق وأفغانستان. كما يذكر التقرير معارضة المحامين العسكريين للتعذيب والمعاملة الوحشية وغير الأدمية والمهينة أثناء التحقيق على أساس كونها غير أخلاقية ولا تجدي نفعاً.

وانتقد التقرير بشدة المعلومات التي تم الحصول عليها من التحقيق تحت التعذيب، منوهاً أنه قد تم استخدام هذه الأساليب لانتزاع اعترافات كاذبة.

### المحكمة العليا تعيد قضية تعارض الظروف في جوانتانامو

أمرت المحكمة العليا بالولايات المتحدة في 12 ديسمبر المحكمة المتنقلة بإعادة النظر في قرارها السابق برد أول قضية تعارض التعذيب والانتهاكات الموجه ضد الحرية الدينية في جوانتانامو. وقد أمرت المحكمة العليا محكمة الاستئناف الفيدرالية بإعادة النظر في قرارها السابق برد قضية رسول ضد ميرز في ضوء قرار المحكمة العليا الصادر في يونيو 2008 في قضية بومدين ضد بوش. وقد اعترف القرار في قضية بومدين بالحق الدستوري لمعتقلي جوانتانامو في معارضة اعتقالهم في محكمة فيدرالية.

وتعارض قضية رسول ضد ميرز، التي تم رفعها نيابة عن أربعة معتقلين بريطانيين سابقين في جوانتانامو اعتقالهم غير الشرعي والانتهاكات التي تعرضوا لها. وقد تعرض الرجال، الذين لم يتم اتهامهم بالإرهاب أو حتى تصنيفهم على أنهم "مقاتلين أعداء" للضرب بشكلٍ منتظمٍ والتهديد من خلال كلاب غير مكتمة والحرارة والبرودة الشديدة والمضايقة أثناء شعائهم الدينية، بما في ذلك إلقاء كتب القرآن في مراحض قذرة وتشغيل موسيقى صاخبة أثناء أداء الصلاة.

وأصدرت محكمة الاستئناف التي نظرت القضية قراراً مزعجاً في يناير 2008. ويقضى قرار المحكمة بأن معتقلي جوانتانامو لا يتمتعون بحقوق الدستور المعترف به صراحةً أثناء ارتكاب الانتهاكات، وأن التعذيب أمر متوقع في سياق التحقيق والاعتقال وفي نطاق عمل المسؤولين الحكوميين. كما قضت المحكمة أنه لا يحق للمعتقلين الحصول على الحماية بموجب قانون استعادة الحرية الدينية (RFRA)، الذي يحمي جميع "الأشخاص" عند ممارسة شعائهم الدينية، لأن معتقلي جوانتانامو ليسوا "أشخاصاً" كما حدد قانون استعادة الحرية الدينية.

### إصدار قانون يتابع حالة المعتقلين المفرج عنهم

تقرير جديد يورد بالتفصيل تأثير الاعتقال والانتهاكات في جوانتانامو على حياة 62 معتقلاً تم إطلاق سراحهم. واسم التقرير جوانتانامو والآثار المترتبة: الولايات المتحدة. وقد تم نشر أساليب الاعتقال والتحقيق والآثار المترتبة عليها في نوفمبر 2008 بواسطة خبراء حقوق الإنسان في جامعة كاليفورنيا بمدينة بيركلي بالاشتراك مع مركز الحقوق الدستورية (CCR). ويرتكز التقرير على دراسة امتدت لمدة عامين. وقد قام الباحثون بإجراء مقابلات شخصية مع المعتقلين المفرج عنهم في تسع دول. وقد أبلغ تقريباً ثلثي المعتقلين السابقين الذين تم إجراء مقابلة معهم عن إصابتهم باضطرابات نفسية منذ اعتقالهم في جوانتانامو. وقد صرح أكثر من نصف المجيبين على الدراسة، الذين ناقشوا جلسات التحقيق الخاصة بهم في جوانتانامو بأن هذه الجلسات "تعسفية". وقد أبلغ المعتقلون عن تعرضهم لتقييد الأيدي والأرجل معاً والضغط والحبس الانفرادي لمدةٍ طويلةٍ والتعرض لدرجات الحرارة العالية والموسيقى الصاخبة والأضواء المبهرة لفتراتٍ طويلةٍ - في وقتٍ واحدٍ غالباً.

وقد تم إطلاق سراح ما يزيد عن 500 معتقل، من أصل أكثر من 770 تم إدخالهم معتقل جوانتانامو منذ افتتاحه عام 2002،

دون توجيه اتهام أو محاكمة. وحتى الآن، تم توجيه جرائم لعدد 23 معتقل فقط من 250 أو يزيد ما يزالون رهن الاعتقال. وخلال سبع سنوات تقريباً، أُدين ثلاثة رجال فقط بينهم واحدًا اعترف بجريمته. وقد تم إطلاق سراح الرجلين الأوليين الذين تم إدانتهم وهما حران في الوقت الحالي.

### المستجدات في المجالس العسكرية

أعدت وزارة الدفاع تهم مقدمة من مجالس عسكرية في 16 ديسمبر 2008 ضد رجلين، نور عثمان محمد وطارق محمود أحمد سواح. ومحمد متهم بالتآمر ودعم الإرهاب والسواح متهم بدعم الإرهاب والتآمر ضد الولايات المتحدة وقوات التحالف. إضافة إلى ذلك، في 20 ديسمبر أعلنت وزارة الدفاع أنها خططت لإقامة دعوى لتوجيه تهم عقوبتها الإعدام ضد عبد الرحيم النشيري، المتهم بالاشتراك في تفجير السفينة الحربية USS Cole عام 2000.

وقد طالب العديد من محامي حقوق الإنسان وزارة الدفاع بإنهاء دعاوى المجالس العسكرية قبل تولية الرئيس المنتخب أوباما. وأشار فريق الانتقال الخاص بأوباما إلى معارضة المجالس العسكرية، ويعتقد محامو حقوق الإنسان أنه تم رفع هذه التهم في آخر أيام إدارة بوش كمحاولة للحفاظ على بقاء المجالس على الرغم من معارضة الإدارة الجديدة.

### نبذة عن هذه الإحاطة الإخبارية

تصدر هذه الإحاطة الإخبارية شهرياً عن مركز الحقوق الدستورية، وهي المنظمة القانونية والتعليمية غير الربحية ذات المقر الرئيسي في مدينة نيويورك المكرسة لحماية وتعزيز الحقوق التي يضمنها الدستور الأمريكي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ينسق مركز الحقوق الدستورية تمثيل المعتقلين في خليج غوانتانامو مع شبكة تشمل أكثر من 500 من المحامين المتطوعين دون مقابل. تُترجم هذه الإحاطة الإخبارية إلى اللغة العربية، وهي في المتناول على الإنترنت:

<http://www.ccrjustice.org/learn-more/reports/Guantanamo-newsletter>

إذا كنت تودّ استلام هذه الرسالة الإخبارية، أو إرسال المزيد من المعلومات إلينا، أو الاتصال بنا:

Center for Constitutional Rights  
666 Broadway, 7th Floor  
New York, NY 10012  
<http://www.ccrjustice.org/>  
(212) 6443-614 [+1]  
LKates@ccrjustice.org